قوله الى التشبيه الشارح اى الذى لا استعارة فيه قوله موصوفا بما ليس فيه وهو تنويره الشرق والغرب مع اسوداد
موضع الرجل منه فان القمر المعروف لا يفرق فى التنوير بين موضع وموضع وقد تجعل الصفة المنفية عن القمر المعروف اضاءة
سوى الرجل جميعا الابناء على الفرق بين التنوير والاضاءة بان الثانى انما يوجد من المضئ بذاته فلا يتحقق فى القمر من الكهوف
والمواضع الغائرة الكثيرة ازيحى والاول اظهر كما لا يخفى قوله ان يثبت من الممدوح بدرا من فى قوله من الممدوح بيانية حال
من البدر قدمت عليه او تجريدية والمعنى اراد المبالغة فى التشبيه بالبدر الموصوف قوله فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت
قوله كيت وكيت كناية عن حديث دال على اوصاف زيد وهو كونه فاضلا زاهدا مثلا او فاسقا فاجرا والثانى اقرب
بحسب العرف والاستعمال قوله وكما يمتنع دخول الكاف الخ كانه جواب عما يقال لم لا يجوز ان يقدر غير الكاف من اداة التشبيه
حتى يكون اطلاق التشبيه على الامثلة المذكورة اقرب قوله امرا ثابتا فى الجملة فيه بحث لان ان اراد بالثبوت فى الجملة ما
يعم الثبوت الحقيقى والوهمى فعدم ثبوت البدر الموصوف بما ذكر ممنوع وان اراد بالثبوت الحقيقى فقط فاقتضاء كان
وحسبت ذلك الثبوت ممنوع لجواز ان يقال كان الشقيق اعلام ياقوت منشرة على رماح من زبرجد اللهم الا ان يقال دلالة
كان وحسبت على الثبوت الحقيقى معلوم من استعمال البلغاء كما اشار اليه جمال الدين فى شرح الايضاح ولو علل امتناع
دخول كان مثلا فى نحو اسد دم الاسد الهزبر خضابه بما علل به امتناع دخول الكاف لكان اقرب لان التشبيه مطلقا
سواء كان بالكاف او بكان او بغيرهما يقتضى فى الاغلب النقصان والمماثلة والاوصاف الكمال فيلزم التناقض قوله او خلاف
الظاهر كقولك كان زيدا اسد قيل مثل المصنف فى الايضاح للمشكوك بقوله كان زيدا منطلق ولخلاف الظاهر بقوله
كان زيدا اسد وهذا ظاهر لان الانطلاق ليس بقطعى الثبوت لزيد ولا قطعى الانتفاء عنه فيمكن الشك فيه اما الاسد
فثبوتها لزيد خلاف الظاهر فلا شك فيه بل يجزم بخلافه ويحمل على التشبيه واما تمثيل الشارح ففيه خفاء واقول العل وجه
ما ذكره الشارح من ثبوت المشكوكية فى صورة المعرف ومخالفة الظاهر فى صورة المنكر هو ان الظاهر فى صورة المعرف
دعوى الشبه لا دعوى الاتحاد ولا الحمل كما صرح به الفاضل المحشى فى بحث الاستعارة ولذا حسن تقدير اداة التشبيه كما مر وتشبيه
زيد بالاسد فى الشجاعة ليس فيه مخالفة الظاهر جدا غايته ان تلك المشابهة مما يشك فيها واما فى صورة المنكر فالظاهر دعوى
حمل الاسد عليه وانه فرد من افراده مندرج تحته مبالغة ولذا لم يحسن تقدير اداة التشبيه فيها كما صرح به هذا الفاضل فى ذلك
البحث فظهر ان ما ذكره الشارح هو التحقيق وانه لا مخالفة بينه وبين ما ذكره المص فى الايضاح بل المؤدى واحد والاختلاف فى التعبير

قوله

قوله والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة اى النكرة الموصوفة بصفة غريبة غير متعارفة التى كان ما فيه ليست بثابتة فى نفس
الامر فدخول كان وحسبت عليها كالقياس على المجهول اذ قد تقرر ان المشبه كالمقيس والمشبه به كالمقيس عليه قوله وايضا هذا الفن
اذا تاملت هذا دليل ثان على امتناع تقدير اداة التشبيه فى النوع المذكور وهو ما كان المشبه به موصوفا بصفة عجيبة و
الفرق بين الدليلين ظاهر اذ لا حاجة بنا فى هذا الدليل الى ملاحظة لزوم القياس على المجهول او تغيير صورة الكلام فى تقدير اداة
التشبيه بل حاصله ان الذوق السليم يشهد بان المقصود فى مثله معنى لو قدر اداة التشبيه فات ذلك المعنى والفرق بين الدليلين
بان الاول لم يكن مثل ولا نحو علمت والثانى متناول له غير ظاهر اذ لزوم احد الامرين جار فيه قوله اى هذا بحث الحقيقة و
المجاز اشارة الى توجيه التركيب باخه حذف المبتداء وكذا المضاف الى الخبر واقيم المضاف اليه مقامه قوله انما هو بحث المجاز
ادرجنا فى اختلاف الطرق دون الحقيقة قوله لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة وانما يكون بينهما حقيقة تقابل
العدم والملكة لو كان المجاز عدم استعمال اللفظ فيما وضع له عما من شانه ان يستعمل فيه وليس كذلك بل هو لازم المجاز
قوله فرع الدال على ما وضع له فى الجملة انما قال فى الجملة لان الفرعية ليست بين ذاتى الدالين لايجادهما بل بين الدلالتين فان
دلالة المجاز فرع لدلالة الحقيقة فالدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له من حيث هما دالان لا مطلقا قوله والمطلق
الى غيره اى ينصرف المطلق الى غير العقلى ويتبادر منه ذلك يتبادر المجاز فى الاسناد من التقييد بالعقلى وبهذا يندفع ما يقال
التقييد باللغوى يوهم خروج الشرعى والعرفى والاطلاق يوهم دخول العقلى ففى كل منهما توهم خلاف المقصود فما وجه ترجيح
احدهما على الاخر على ان ايهام خروج امرين ربما يربو على ايهام دخول امر قوله والتاء فيها للنقل من الوصفية معنى كون التاء
للنقل من الوصفية الى الاسمية ان اللفظ اذا صار بنفسه اسما لغلبة الاستعمال بعد ما كان وصفا كان اسميته فرعا لوصفيته
فيشبه بالمؤنث لان المؤنث فرع المذكر فيجعل التاء علامة للفرعية كما جعل علامة فى رجل علامة لكثرة العلم بناء على ان كثرة الشئ
فرع تحقق اصله قوله يذكر ويؤنث الخ فان قلت قد جاء قوله تعالى من يحيى العظام وهى رميم ورميم فعيل بمعنى فاعل لانه من رم العظم
فعلى ما ذكره يجب ان يقال رميمة فلم قيل رميم قلت ذكر صاحب الكشاف ان رميما هنا ليس بصفة بل اسم للعظام الرميم فاذن
ليس فعيلا بمعنى فاعل ولا بمعنى مفعول بل هو اسم قوله وفعيلا بمعنى مفعول انما يستوى فان قلت ما الفرق بينه وبين فعيل بمعنى
فاعل حيث استوى فى الاول المؤنث والمذكر اذا اجرى على موصوفه دون الثانى قلت الفرق ان الثانى اقرب الى الفعل من الاول
فان الفاعل اقرب الى الفعل من المفعول والفعل هو الاصل فى الحاق العلامة فالحق التاء بما هو اقرب جريا على الاصل ولم تلحق بما

هو

Copyright © King Saud University